1

المعارك القانونية والتشريعيَّة

روجر إِس. بانكراتز

صادف 11/ نيسان/ 2000 الذكرىٰ العاشرة لتوقيع الحاكم واليس ولكينسون Wallace Wilkinson مشروع القانون 1940 الصادر عن المجلس النيابي، المشهور باسم قانون الإِصلاح التربويّ في كنتكي عام 1990 (KERA). وكان عنوان صحيفة هيرالد ليدر «الحاكم يوقِّع مشروع قانون التربية» (ستراود، 1990 صفحة 1A). ووصفه ولكينسون «أهم تشريع سُنَّ في الولاية منذ تبنّي دستورها» (جينينغ، 1990 1A). وقالت مجلة إِديوكيشن «لقد كان واحداً من جهود إِعادة البناء الأكثر شمولية علىٰ الإِطلاق سنَّته هيئة تشريعيَّة في ولاية» (ووكر، 1990، صفحة 1). ووصفته جريدة نيويورك تايمز «أشمل مشروع تربويّ علىٰ الإِطلاق تدرسه حكومة ولاية» (البداية ثانية، 1990، صفحة 35). وحتىٰ الرئيس بوش مَيَّز كنتكي كولاية استخدمت «التفكير الإِبداعي» لتطوير مدارسها العامة (بوش يمتدح كنتكي، 1990).

يتفق المربون وصانعوا القرار في كنتكي وخارجها أن قانون الإِصلاح التربويّ كان بداية لعصر جديد للتربية في المدارس العامة في كنتكي. ولا يزال أولئك القائمون بالأدوار الرئيسية والذي كوَّنوا وأثَّروا على صدور قانون الإِصلاح يقولون إِنهم لا يصدِّقون، حتى هذا اليوم، أن القانون قد صدر. ومنذ 1990 أصدرت ولايات أُخرى تشريعات رئيسية للإِصلاح التربويّ، إِلاَّ أن تشريعاً واحداً لم يبلغ المنزلة التي بلغها قانون الإِصلاح في كنتكي فيما يتعلَّق بمسؤولية المدرسة تجاه اكتساب الطلاَّب المعرفة، وإِيقاظ انتباه الجمهور للتربية وزيادة الدعم المالي لمدارسها.

قبل عام 1990 كانت كنتكي تحتل منزلة 25 بالمئة وهي النسبة الدنيا على مستوى الأمة لكل مقارنة قومية تقريباً للأداء التربويّ، وكانت كنتكي كولاية قريبة من الدرجة الدنيا فيما يتعلّق بمعرفة القراءة والكتابة العملية. وكانت نسبتها فيما يتعلَّق بإِتمام التعليم الثانوي من أخفض النسب المئوية (مكتب الإِحصاء، 1985، صفحة 134، الجدول 217).

وفي السبعينيَّات من القرن العشرين، قام الكثير من الناس بعدد من المحاولات لرفع الاعتمادات المالية للتربية في الولاية، ولكن كلما أخذ مجلس النواب خطوة إِلى الأمام، كان يُتْبعُ ذلك خطوتين إِلى الوراء (قضية روز ضد المجلس 1989). وفي عام 1985، طلبت الحاكمة مارثا لين كولينز Martha Lane Collins عقد جلسة للحديث عن التربية، وأصدر مجلس النوَّاب عدة تدابير وبرامج للتربية ولكنه

أخفق في إقناع المشرِّعين لتمويلها. وكما قال الحاكم السابق بيرت كومبز Bert Combs 1991 أثناء خدمته كرئيس المحامين في القضية الهامة، روز مع مجلس من أجل تربية أفضل، «يَهْرِبُ معظمُ السياسيين الناجحين من كلمة «ضرائب» كما يهرب الشيطان من المياه المقدَّسة». (كوفر، 1991، صفحة 13).

إذاً كيف استطاعت كنتكي، وفيها عدد من أفقر المناطق المدرسية في الأمة وأسوأ سجل فيما يتعلّق بتقديم فرص تربويّة لأَطفالها، أن تطوِّر مدارسها وأن تجد 1,3 بليون دولار كتمويل إضافي كل سنتين لدعمها؟ يصف بقية هذا الفصل الأحداث الهامة التي وضعت كنتكي تحت أضواء الأمة لإصلاحها المدرسي خلال العقد الماضي. وستبين هذه الخلاصة كيف سعىٰ مواطنو كنتكي ببصيرة رائعة ومثابرة وشجاعة في المحاكم وفي مكتب الحاكم والهيئة التشريعيَّة لجعل الإصلاح المدرسي حقيقة ملموسة في كنتكي.

المحاكم تضع أساساً راسخاً

بدأت المسألة في أوائل 1984 عندما طَرَدَتْ أليس ماكدونالد Alice McDonald، مراقبة التعليم العام المنتخبة حديثاً عن الولاية، أرنولد غيس Arnold Guess 30 سنة، العريق في التمويل المدرسي في مديرية تربية كنتكي. وقد أُرغم غيس، الذي كان قد أيَّد المرشح غير الصالح، علىٰ الاستقالة (دوڤ، 1991، صفحة 5 ـ 6). وعلىٰ كل حال، استطاع غيس في حياته الجديدة أن يلفت الانتباه إلىٰ عدم

المساواة الشديدة الذي لاحظها في المدارس الريفية الفقيرة في شرق كنتكي. ولما كان مسؤولَ الميزانية الرئيسية لمديرية التربية وموظفاً في الولاية، لم يكن في استطاعته أن يتحدَّىٰ ذلك الظلم الذي تَمثَّل في عدم المساواة ولكنه كمواطن عادي ولا يتولىٰ منصباً رسمياً، رأىٰ أموراً جائزة الحدوث. ولأنه كان يعلم الحقائق خلف الفرص التربويّة الفقيرة للطلاَّب في أبالاتشيا، رأىٰ في الجهاز القضائي أداة يمكن أن يستعملها للوصول إِلىٰ نتائج حسنة.

بدأ غيس Guess يعرض علىٰ مراقبي بعض المناطق المدرسية الأفقر في كنتكي حلمه في كسب قضية قانونية. وقد وافقوه بقوة لتحقيق هدفه لزيادة المساندة للمناطق الفقيرة، ولكنهم لم يكونوا واثقين تماماً حول إِيمانه أَنَّهم سوف يفوزون بنضالهم ضد مجلس النوَّاب القوي في كنتكي وحاكمها ومجلس الولاية للتربية للمرحلة الابتدائية والثانوية. وسرعان ما فاز غيس بتأييد كيرن ألكساندر Kern Alexander، صديقه القديم وزميله، وأحد سكان كنتكي المشهور علىٰ مستوىٰ الولاية بخبرته في التمويل المدرسي. كان ألكساندر أستاذاً في جامعة فلوريدا وعمل كمنسِّق للسياسة التربويّة لحاكم فلوريدا. وكان سجل ألكساندر المشرِّف عوناً لجهود غيس ولكنه احتاج المزيد من العون. في يوم 4/ أيار/ 1984 دعا المراقبين المنتَخَبين الذين كانوا مشاركين في حلمه لأول لقاء لمجموعة عُرِفَتْ باسم مجلس من أجل تربية أفضل (دوف، 1991، صفحة 5 ـ 6). في ذلك الاجتماع، شرح خبيران في شؤون التمويل المدرسي قاعدة من أجل قضية قانونية

محتملة. وعيَّنَ المراقبون لجنةَ توجيه لتوظيف أعضاء جُدد والسعي وراء مشاورات قانونية.

وفي شهر تشرين الأول، قام غيس وعدة مراقبين بزيارة الحاكم السابق لكنتكي، بيرت كومبز Bert Combs، وهو شريك في مؤسَّسة قانونية هي الأكبر والأرفع شأناً في كنتكي، وتولىٰ عدة وظائف بارزة في كنتكي. (دوف، 1991، صفحة 7 ـ 8). وكان قد تخرّج من منطقة مدرسية ريفية في شرق كنتكي ولذلك تعاطف مع طلب غيس وأمنيته المنشودة. وكان كومبز يعرف، علىٰ كل حال، أن هنالك عقبات ستواجه قضية قانونية تُرْفَعُ ضد المجموعة السياسية معسولة الكلام في كنتكي. في البداية، كان كومبز راغباً عن تخصيص اعتمادات مالية في مؤسَّسته حرصاً علىٰ شركائه القانونيين وموكليه. كما وجد أن الانتقال من مركز حاكم إلىٰ محامٍ خاص أمرٌ صعبٌ. وكما قال كومبز فيما بعد لمجلة التشريع في هارڤارد، «كنت بحاجة أن أتوسل للحاكم ومجلس النوَّاب كما يحتاج الخنزير سرجاً جانبياً» (صفحة 3). وتابع غيس وزملاؤه بعزم وعناد. وذكَّروا كومز أنه في وقت من الأوقات «كان مدير المؤسَّسة التربويّة ولم يمول مجلس النوَّاب علىٰ الإطلاق المدارس العامة في الولاية» (كومز صفحة 3) «وكان الأطفال في كنتكي»، حسب وجهة نظرهم، «محرومين من حقهم الدستوري في تربية تتصف بالكرامة والمساواة... وكنا كمتفرجين نضيع «زرع الحبوب» من أجل مستقبل كريم». (كومبز صفحة 3) وبعد الزيارة الثالثة أو الرابعة التي قامت بها المجموعة،

سألهم إذا كان في استطاعتهم أن يحصلوا على 30 إلى 40 بالمئة من المناطق المدرسية للمشاركة في هذه المساعي، فإنه سوف يدرس القضية. ومن خلال العمل المجهد والمثابرة، مُجدَّداً، أقنع غيس ومجموعته 66 من 178 منطقة للمشاركة في مجلس من أجل تربية أفضل. وأحضروا الأدلة والبيانات لكومز ووافق أن يتولى القضية (دوف صفحة 8 ـ 9).

عمل كومبز لوجه الخير العام، ولكنه احتاج إلى مساندة ثلاثة محامين وخبير في القوانين التربويّة لإعداد الشكوى ولدراسة القضايا الإجرائية. أما الست والستون منطقة مدرسية لمجلس من أجل تربية أفضل، فقد فرضت على أعضائها مبلغ خمسين سنتاً لكل طالب لمساندة القضية القانونية.

وكان في فريق كومبز القانوني المحامون تيد لاڤيت Ted Lavit وتوماس لوويس Tomas Lewis وديبارا داواهير Debra Dawahare (دوف، 1991، صفحة 9 ـ 10). عملت داواهير مستشارة لكومبز في كل مراحل القضية. وكان كيرت ألكساندر Kert Alexander مستشارهم فيما يتعلّق بالتمويل المدرسي.

في يوم 8/ أيار/ 1985 أعلن المجلس من أجل تربية أفضل أنه يريد أن يقيم دعوى على الولاية (دوف 1991 صفحة 9 ـ 10) فقاومت الجماعة السياسيَّة هذا التهديد الأولي كما كان متوقعاً. وتوعدت أليس ماكدونلد، Alice McDonald مراقبة الولاية بالانتقام من مديري المدارس الذين شاركوا السياسيين. وسارع زعماء المجلس النيابي

لتذكير الجمهور بجميع جهودهم لتمويل التربية بالرغم من سوء الإدارة المحلية فيما يتعلّق بالاعتمادات المالية في المناطق الريفيَّة الفقيرة. وقالت ماكدونلد إنها ستصدر إنذاراً قضائياً بسبب استخدام الاعتمادات المالية لغير الغرض المخصّصة له. ووافق رئيس المجلس النيابي وكذلك لجان التربية في مجلس الشيوخ وأصدروا بياناً مشتركاً وَجَّهوه إلىٰ وسائل الإعلام. وهنالك من أخبر كيرت ألكساندر، الذي أصبح رئيس جامعة ويستيرن كنتكي في تشرين الثاني 1985، أَنه إذا ثابر في مساندة المجلس من أجل تربية أفضل، فإن تمويل جامعة ويستيرن كنتكي يمكن أن يصبح في الخطر المحيق بمتَّهم. (دوف صفحة 35 ـ 36).

وعلىٰ كل حال، العمليَّة التي بدأها غيس عام 1994 استمرت وكسبت زخماً وتوسّعاً، بفضل الخبرة غير العادية والشجاعة. واختار كومبز وفريقه القانوني استراتيجية لبناء تاريخ حقيقي واضح حول الإصلاحات التي فشلت ولتطوير النظام المدرسي الذي انحرف عن خط السير. وبيَّنوا أن معدل الحصص الضريبيَّة لكل طالب في المناطق العشر الأغنىٰ نسبة إلىٰ معدل الحصص الضريبية لكل طالب في المناطق العشر الأفقر كان 6 إلىٰ 1. وتراوحت المعدلات الضريبية لكل مئة دولار من قيمة ممتلكات خاضعة للضريبة من 1,14 دولار إلىٰ 0,24 دولار وحسب الموقع. وتراوح العائد الضريبي السنوي الذي ارتفع لكل طالب من 3,176 دولار في أنكوريج، وهي أغنىٰ المناطق، إلىٰ 120 دولار تقريباً في إليوت وأوسلي، من أفقر المناطق. (ويلكينسون، 1995 صفحA3).

في يوم 20 تشرين الثاني 1985 قدم الفريق القانوني شكوىٰ إلىٰ المحكمة الطوافة (تنعقد في أوقات مختلفة) في فرنكلين. وكان جانب الادعاء مكوَّناً من المجلس من أجل تربية أفضل، وسبعة مجالس مدرسية محلية واثنين وعشرين طالباً من المدارس العامة. وقد أقاموا الدعوىٰ نيابة عن أنفسهم وطبقة جميع الطلَّاب في المناطق الفقيرة. أما أسماء المدَّعىٰ عليهم فهم الحاكم، ومراقب التدريس العام، وأمين الصندوق في الولاية، والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ورئيس المجلس النيابي وأعضاء مجلس الولاية للتربية الابتدائية والثانوية. وقد زعم جانب الادعاء أن الاعتمادات المالية للمدارس المحلية «غير وافية وغير منصفة» وتنتهك إِحدىٰ فقرات دستور كنتكي التي تنص علىٰ «نظام فعَّال للمدارس العامة في جميع أنحاء الولاية» (تشيلفرين، 1985). وفي قضية موثقة من أجل رصد اعتمادات مالية لإِزالة الإِهمال وعدم المساواة في المدارس الريفية والفقيرة، كان كومبز وفريقه قلقين أَنه حتىٰ لو أصدرت المحاكم قراراً لصالحهم، فإِن جانب الادعاء لن يكون مسؤولاً فيما يتعلّق بفصل السلطات بين الفروع الثلاثة للحكومة. وخشيَ الفريق أن تنتهي القضية بتفرقها أَو انقسامها بين المحاكم والمجلس النيابي. (كومبز 1991، صفحة 5 ـ 8).

وأثارت القضية غيظ عدد وافر من المشرّعين الذين اعتقدوا أَنَّهم قاموا بجهود فوق العادة لتطوير برامج وتخصيص اعتمادات مالية لإِقامة مدارس أفضل. وفي جسة خاصة لمجلس النوّاب، هنالك من

قدَّم مشروع قانون لإلغاء شرعية القانون الذي يسمح للمجالس المدرسية أن تستخدم أموال الولاية لمقاضاة المجلس التشريعي. ومات مشروع القانون في اللجنة: كان رئيس لجنة التربية في مجلس النوَّاب نائباً من منطقة مدرسية مشتركة في رفع القضية. (روزار، 1986). وَوَكَّل زعماء مجلس النوَّاب والشيوخ محامياً، وليام سنت William Scent للدفاع عنهم في القضية القانونيَّة. وقام محامو مديرية التربية بتقديم العون والمسانَدة.

ولم تصل القضية إلىٰ مرحلة المحاكمة للفصل فيها لمدة سنتين تقريباً. وخلال تلك الفترة وبمساعدة وسائل الإعلام، عَظُمَ شعور الجمهور من أجل إنجاز عمل ما يُصْلِحُ نظام التربية العام في كنتكي. وأخيراً، في يوم 4 آب 1987 استمع القاضي راي كورنز Ray Corns، وهو أحد القضاة في المحكمة الطوَّافة للمقاطعة في فرانكلين، وتقع في عاصمة الولاية. واشتملت جلسة المحاكمة القصيرة واللطيفة علىٰ وصف بليغ قدَّمه كومبز حول نظام مدرسي حرم الأَطفال الفقراء من حقّهم في تربية لائقة. وسانده في ٱدعائه خبراء التمويل المدرسي. ومسؤولو المدارس والطلَّاب. ودافع سنت Scent من جهته عن الجهود التي بذلها في الماضي الحاكم ومجلس النوَّاب وٱتهم المناطق الفقيرة لإنفاقها في فرض ضريبة علىٰ المواطنين بصورة ملائمة ولسوء إدارتها لمدارسها. وحاول المدَّعىٰ عليهم أن يبرهنوا أن المدارس الجيِّدة يمكن أن تتحقَّق بجهود ضريبية منخفضة. ولكنهم ٱقترفوا خطأً فادحاً عندما أَتوا بمثال من المناطق الغنية (دوف 1991، صفحة 15 ـ 16).

أخذت المحكمة عطلة دامت ستة أشهر لدراسة البينات التي قُدِّمت. وفي تلك الفترة انتخبتْ كنتكي حاكماً جديداً ومراقباً للتدريس العام. وكان المندوب الجديد، جون بروك John Brock قد تعلّم في مدارس المناطق الفقيرة في شرق كنتكي، وبعد أن تولَّىٰ منصبه بوقت قصير، أعلم المحكمة أَنه انضم إِلىٰ قضية المجلس من أجل تربية أفضل. وتلقَّىٰ مقدمو الادعاء دعماً كذلك من مذكرة استشارية قدّمتها لجنة بريتشارد للتفوق الأَكاديمي. وهي مجموعة ذات نفوذ للدفاع عن المواطنين والتي لفتت النظر أن إِهمال وسوء الإِدارة التي ذكرها المدَّعىٰ عليهم يبرِّران للولاية لكي تعمل حثيثاً لمعالجة الموقف.

في يوم 31/ 5/ 1988 انفجرت أول قنبلة. فقد أصدر القاضي كورنز Corns قراراً لصالح جانب الادعاء. ووجَّه تعنيفاً إِلىٰ مجلس كنتكي النيابي لعدم تقديم تربية عادلة وفعَّالة. وقال قراره إِن نظام التمويل المدرسي في كنتكي «لم يكن دستورياً وكان يقوم علىٰ التفرقة» (مجلس من أجل تربية أفضل. ويلكينسون 1988) وأوجز تسعة شروط أساسية لنظام مدرسي فعَّال وعادل، كما عَرَّف في قراره الأخير كلمة نظام «فعَّال» المتعلقة بالتمويل المدرسي. (مجلس من أجل تربية أفضل، ويلكينسون، 1988). وأذهل القرار زعماءَ المجلس النيابي ومحاميهم.

وبعد مضي يومين علىٰ قرار القاضي كورنز، اجتمع الزعماء البارزون للمجلس التشريعي ومسؤولون حكوميون ومحاميهم. أما

رئيس المجلس النيابي دونالد بلاند فورد ورئيس مجلس الشيوخ فكانا رئيسين مؤقتين. وبرزت روز Rose في الاجتماع وقالت إنهم سوف يستأنفون الدعوىٰ في محكمة كنتكي العليا. ونُقِلَ عن بلاندفورد قوله «حتىٰ لو وافقتُ علىٰ ذلك ـ علماً أنني غير موافق ـ أعتقد أننا نريد أفضل رأي يمكن أن نصل إليه». (كومبز 1988) واستمعت المحكمة العليا إلىٰ المناقشات التي جرت حول القضية يوم 7/ 12/ 1988. وكان ذلك بعد أقل من شهرين علىٰ صدور قرار القاضي كورنز. ومرة أُخرىٰ، قال محامي الدفاع وليام سِنت إن المجلس النيابي قَدَّم نظاماً فعَّالاً وإن محكمة القضية السابقة قد انتهكت مبدأ الفصل بين السلطات. وردَّ كومبز علىٰ الحجة وقال إنه عمل لا أخلاقي أن تهمل جهة ما المعوزين من أَطفال كنتكي. وبالرغم من أن أحداً لا يستطيع أن يتنبأ مما يجري في المحاكمة كيف ستحكم العدالة، فقد ثابرت وسائل الإعلام في تأييد المزيد من التدابير لتحسين أداء مدارس كنتكي. وفي غضون ذلك، اتّفق، وليس ويلكينسون الحاكم الذي اُنتُخب حديثاً، في الرأي مع جانب الادعاء وضاعف لغته الطنَّانة من أجل الحاجة إلىٰ التغيير. مرة أُخرىٰ، أخذت المحكمة ستة أشهر لكي تصل إلىٰ قرار نهائي.

وفي يوم 8/ 6/ 1989 انفجرت القنبلة الثانية. فقد أُعلنَ «أن أَطفال الفقراء والأغنياء... يجب أن يقدّم لهم الفرصة نفسها وحرية الوصول إلىٰ تربية وافية» وأصدر روبرت ستيفنز Robert Stephens، رئيسُ المحكمة العليا قراراً يقول «إن نظام المدارس العامة بكامله

(كان) غير دستوري». وصادق، حسب اعتقاده، علىٰ قرار محكمة القضية قائلاً «من الواضح تماماً أن المجلس النيابي قد قصَّرَ بواجبه لسنّ تشريع يقدِّم نظاماً فعَّالاً للمدارس العامة (روز ضد المجلس 1989). إضافة لذلك، أمرت المحكمةُ المجلسَ النيابي أن يُنشئ نظاماً جديداً للتربية ولكن ليس بعد آختتام الجلسة التشريعيَّة عام 1990.

أخبر بيرت كومز، كبير مستشاري جانب الادعاء، عدداً من الحاضرين، «طلب الموكلون مني ملء كُشْتُبان ولكنهم حصلوا علىٰ ملء دلو». في يوم 8 حزيران ظهر عنوان بخط عريض علىٰ الصفحة الأمامية من جريدة كوريار في (لويسڤيل) «قرار كاسح لمحكمة يأمر الولاية بإنشاء نظام مدرسي عادل جديد» (لوفنوس 1989، صفحة A1). وكان هنالك إجماع بين وسائل الإعلام والسياسيين والجمهور أن ذلك كان قراراً هاماً حقاً يضع المسؤولية مباشرة علىٰ أكتاف مجلس كنتكي النيابي. وتحت العنوان بالخط العريض في جريدة كوريار، بوب غاريت Bob Garret، الكاتب من هيئة المجلة (1989، صفحة A1 وA12) سأل سؤالاً كان في أذهان السياسيين والمربين والمواطنين: «هل ستكسب كنتكي القضية؟» وذكَّر تحليلُه علىٰ الصفحة الأمامية زعماءَ كنتكي أن الجهود السابقة للإصلاح لم تأت علىٰ الوجه الأكمل. وهل سيشجع قرار المحكمة العليا غير المسبوق أعمالاً غير مسبوقة يقوم بها المجلس النيابي؟

الحاكم وزعماء المجلس التشريعي يوحدون صفوفهم للرد علىٰ الادعاء

بعد يوم واحد علىٰ صدور القرار الرسمي للمحكمة العليا، اجتمع رئيس مجلس النوَّاب بلاندفورد وروز، الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ والحاكم ويلكينسون لتحديد ردّهم علىٰ الادعاء. وكان الاجتماع، كما وصفه ويلكينسون، (1995) واسع المجال واسترضائياً وكئيباً في وجه التحدي الكبير الذي ينتظرم (صفحة 199 ـ 201) ومع أن المحكمة العليا وضعت بوضوح مسؤولية إِعادة تكوين مدارس كنتكي علىٰ أكتاف مجلس النوَّاب، اتفق كل من بلاندفورد وروز أَنه من الأصول أن يقوم الحاكم بدور رئيسي. وعقدوا مؤتمراً صحفياً بعد الاجتماع. وانضم جون بروك، مراقب التدريس العام إِلىٰ الرجال الثلاثة عندما وقفوا في القاعة المستديرة لمبنىٰ الكابيتول (مبنىٰ البرلمان) لإِظهار الوحدة والتضامن. وبرهن كل واحد منهم علىٰ التزامه ودعمه للواجب الكبير الذي ينتظرهم. (ويلكينسون 1995، صفحة 199 ـ 201).

وفي اجتماعهم الأولي اتفق بلاندفورد وروز وويلكينسون أن تشكيل مجموعة مشتركة للقيام بالواجب التنفيذي والتشريعي أمر حسن ويمكن أن تكون مسؤولة عن صياغة خطة جديدة. وكان يعرف هؤلاء أن المهمة ذات شأن كبير ولا يجوز أن تترك في يد أولئك الناس المسؤولين عن النظام القائم حالياً. ولإِنجاز عملهم، رأوا أن يعيِّنوا مجموعة للقيام بالمهمة وأكَّد كل واحد من ثلاثتهم أَنه يحتفظ

بحق الرفض أَو الڤيتو حول أي صيغة أَو عمليَّة تقترحها المجموعة. ورغبوا أن يجدوا حلاً لاختلافاتهم وراء أبواب مغلقة تجنّباً لمناقشات علنية للاختلافات (ويلكينسون، 1995، صفحة 199 ـ 201) وكان اسم المجموعة التي شَكَّلوها مجموعة القيام بالواجب للإِصلاح التربويّ لرابطة الكومنويلث ثم أصبح اسمها بعد ذلك مجموعة القيام بالواجب للإِصلاح التربويّ.

بعد مناقشة هامة حول تكوين مجموعة القيام بالواجب، رأوا أن للحاكم أن يعيِّن ستة أعضاء وأن لكلٍ من بلاندفورد وروز أن يعيِّن ثمانية أعضاء من مجلس النوَّاب ومجلس الشيوخ. وعيَّن ويلكينسون سكرتير الهيئة، ورئيس العاملين، ومدير الميزانية، والسكرتير المساعد لهيئة التربية والإِنسانيات، وعضواً إِضافياً من الموظفين الإِداريين. وعيّن بلاندفورد وروز جميعَ أعضاء مجلس النوَّاب، وزعامات مجلس الشيوخ، ورئيس اللجنة التربويّة ورئيس لجنة المال والريع الحكومي، وزعماء الأقلية في مجلس النوَّاب ومجلس الشيوخ.

وعقدت مجموعة القيام بالواجب للإِصلاح التربويّ أول اجتماع لها يوم 12/ 7/ 1989 أي بعد أربعة وثلاثين يوماً تماماً من صدور قرار المحكمة العليا. وتألَّفت مجموعة القيام بالواجب من ثلاث لجان: للمناهج والإِدارة والتمويل. وترأّس كلَّ لجنة بصورة مشتركة زعماءُ المجلس النيابي والشيوخ. واشترك بلاندفورد وروز في رئاسة مجموعة القيام بالواجب المشتركة. واختارت كل لجنة مستشارين

قوميين لتقديم الخيارات وتوجيه المداولات والآراء. واختارت لجنة المناهج ديڤد هورنبيك David Hornbeck، واختارت لجنة الإدارة لوڤيرن كانينغهام Luvern Cunningham وليلىٰ كارول Lila Carol ورغبت لجنة التمويل في جون أوجينبليك John Augenblick (فوستر، 1999) وعملت اللجان بصورة مستقلة ودرست المواضيع الخاصَّة بها، ولكنها اشتركت في وثائق العمل. وكانت اللجان تنشر أوراق العمل وتدير جلسات عامة للحصول علىٰ ردود وتعليقات الجمهور وعملت هذه اللجان ساعات طويلة حتىٰ الجلسة التشريعيَّة عام 1990 التي بدأت في شهر كانون الثاني. وقدَّمت اللجان تقاريرها النهائية لمجموعة القيام بالواجب المشتركة منتصف شهر شباط. أما الآراء والصِّيغ والعمليات التي وافقت عليها مجموعة القيام بالواجب فقد تُرجمت إلىٰ لغة تشريعيَّة من قِبل العاملين في هيئة البحث التشريعي. ويوم 7/ 3/ وافقت مجموعة القيام بالواجب للإصلاح التربويّ علىٰ 946 قانون تشريعي تمهيدي. وأصبحت هذه القوانين في صيغتها النهائية 940 مشروع قانون قُدِّمت للمجلس النيابي (KERA).

مكتب الحاكم يقدِّم تعزيزاً قوياً

كان وليس ويلكينسون حاكماً من حزب الشعب وقد أذهلَ خصومَه والمؤسَّسةَ السياسية عندما فاز في الانتخابات الأولية للحزب الديمقراطي في شهر أيار 1987. أيَّد ويلكينسون مرة في الماضي الاعتراض الذي صدر في افتتاحية صحيفة كورير في لويسڤيل عام

1983 : «إن أحداً لا يتخيل أن المجلس التشريعي وحده يمكن أن يبدأ برنامجاً قوياً للتطوير التربويّ. وإن أحداً لا يتخيل كذلك، أن معظم سكان كنتكي سوف يقومون بمسيرة في فرانكفورت ـ على الأقل شفهياً ـ ويطالبون الحاكم أن يتصرف على نحو حذر وإلاَّ سوف يرفع مجلس النوَّاب، وهو مجلس بدون دفّة أو موجِّه الضرائبَ إذا كان ذلك ضرورياً لتحسين المدارس. وبدون زعامة قوية فإن المجال غالباً ما سيترك مرة أُخرى إلى أولئك المواطنين الذين يظنّون أن نظام التربية يكلف أكثر مما ينبغي الآن». (ويلكينسون، 1995، صفحة 131).

اعترضَ ويلكينسون على عمليَّة الإصلاح بالتدريج التي أراد مجلس النوَّاب أن يتبعها. واعتقد ويلكينسون أنه بدلاً من تغيير برنامج واحد في كل مرة، فإن النظام برمته ينبغي أن يُلغى ويُعاد بناؤه. ومع أنه لم يتمكّن من أن يبين بوضوح أو يبلغنا كيف يمكن للبناء الجديد أن يكون عليه، فإن رؤيته وبلاغته الطنّانة كانتا منسجمتين مع الموقف الذي أخذته المحاكم في كنتكي 1988 و1989. ولمساندته في تطوير رؤيته من أجل التربية، عَيّن الحاكم ويلكينسون جاك فوستر Jack Foster ليكون سكرتيره في الهيئة التربويّة والإنسانيات. كان فوستر مدير مؤسَّسة استشارية خاصة في ليكسينغتون وأدْخَل مبادرات الإصلاح التربويّ في الميسيسبي، حيث كان صديقٌ من أصدقاء ويلكينسون حاكماً.

كانت خطة ويلكينسون الأولى، للإصلاح التربويّ، التي طوّرها فوستر، تقوم على منح علاوات للمدارس التي يُظهرُ طلابها مستويات

عالية من الإنجازات. وكُتبتْ الخطة في وثيقة مؤلَّفة من اثنتي عشرة صفحة وُزِّعتْ علىٰ سكان كنتكي في شهر شباط 1988 (ويلكينسون، 1995، صفحة 141) وتُلزمُ الخطةُ المدارسَ أن تقدِّم تقريراً كل سنة عن نتائج الامتحانات الموحَّدة. وتنال المدارس رفيعة الأداء جوائز مالية للجهود التي بذلتها. وقدَّر مساعدو ويلكينسون الكلفة بـ70 مليون دولار سنوياً. ولما كانت موارد الولاية غير كافية، ولما كان ويلكينسون قد وعد أن لا يرفع الضرائب، لم يتمكّن من إثارة زعماء المجلس النيابي، الذين اعتبروا البرامج التي تكونت في جلسة خاصة أوائل 1985 أنها كانت كافية.

وصدر مشروع قانون يفسِّر خطة ويلكينسون من مجلس الشيوخ وأُرسل إلىٰ مجلس النوَّاب. ولكن بتوجيهات من زعماء الحزب الديمقراطي، مات مشروع القرار في لجنة من لجان المجلس النيابي. وأدَّىٰ إخفاق المجلس النيابي في مساندة خطة الحاكم إلىٰ الكشف عن الأوراق بين الحاكم وزعماء المجلس التشريعي. وقال ويلكينسون مُهدِّداً إنه سوف يدعو إلىٰ جلسة خاصة تبحث في التربية. ولكي يضع أساساً لمثل هذه الجلسة، وَزَّع وثيقة عامة أُخرىٰ في صيف 1988: كانت عبارة عن حوار يقوم علىٰ سؤال وجواب. ويبحث الحوار في خطة جديدة للتربية في كنتكي. (مكتب الحاكم 1988) وبينما تحركت كنتكي نحو جلسة خاصة محتملة الانعقاد، أصدر ويلكينسون وثيقتين أخريين تحت عنوان خطة لإعادة تكوين المدارس في كنتكي. كانت واحدة منهما عبارة عن نظام مفصَّل واقترحت الثانية إصدار قانون

تشريعي لتحقيق ذلك. ولم يكترث كثيراً الزعماءُ السياسيون بخطة ويلكينسون ولم تُعْنىٰ بالخطة المؤسَّسة التربويّة بما فيها رابطة كنتكي للتربية. وكان لا بد أن يحدث أمر آخر.

في أوائل 1989 نَظَّم زعماءُ المجلس التشريعي قمةً حول التربية في ليكسينغتون ودعوا نحو أربع مئة من صانعي القرار والمربين لمناقشة أهداف التربية في كنتكي لعام 2000. أما الوثيقة المميزة للقمة التي دامت يومين. فكانت «ورقة عمل حول التطوير التربويّ ـ الخطوة التالية!» (الجمعية العامة في كنتكي) التي يطلق عليها اسم الكتاب الأحمر. كان الكتاب الأحمر خلاصة وافية حول البرامج التي كان يحاول مشرِّعون متنوِّعون وناخبوهم أن يأتوا بدعم لها. وعلىٰ الغلاف الأمامي للكتاب الأحمر، كان هنالك أحد عشر هدفاً لعام 2000. وقُدِّمَ أكْثر من أربعين مبادرة جديدة ومتتالية للدراسة والدعم ولكن دون أن تربط البرامج بالأَهداف. وَدُعيَ الحاكم ليتكلم في اجتماع القمة. فَقَدَّمَ بعض الملاحظات وقال «إن مدارسنا تحتاج لمزيد من الأموال. وما كنت لأخفي ذلك أبداً. إنني أرغب أن أنفق المزيد من الأموال من أجل المدارس. وأرغب أن أوفِّر المزيد من الأموال ولكن ليس قبل أن نرغب في التزام لتغيير النظام وليس قبل أن نبيِّن للناس أَنَّهم ينفقون نقودهم للتطوير حقاً. ودعوني أتكلم بصراحة، إذا لم نغير النظام، فإنني أفضِّل أن أكون آخر من ينفق أقل من أن أكون آخر من ينفق أكثر». (ويلكينسون، 1995، صفحة 184) رؤية ويلكينسون للإِصلاح التربويّ التي كان عليها أن تتحقَّق، كانت

قريبة كثيراً من الهدف. وعلىٰ كل حال، لم يتمتع ويلكينسون وسكرتيره فوستر، كما يبدو، بالمهارات السياسيَّة أو الاستراتيجية ليقنعا المربين والسياسيين بهذه الرؤية.

لكي يَشن ويلكينسون هجوماً علىٰ الجهود المتتالية التي يقوم بها زعماء المجلس التشريعي، ولكي يُمَوِّل ويراقب المزيد من البرامج كاستراتيجية هدفها تحسين التربية العامة، شكل ويلكينسون مجلس معايير الأداء المدرسي يوم 16/ 2/ 1989. وتألّف المجلس من مُديرَيْن تنفيذيَّين أتىٰ بهما من الأعمال التجارية، وثلاثة أعضاء من المجالس المدرسية في الولاية، وثلاثة إداريين من المدارس، ومعلّمي صفوف مدرسية، وفوستر، والمندوب بروك. (ويلكينسون، 1995، صفحة 181، مجلس معايير الأداء المدرسي، 1989) وترأس هذه المجموعة جي. دي. نيكولز، وهو شخص يُنْشئ عقارات من مدينة لويسڤيل. وكانت مهمة المجلس واضحة المعالم: تحديد ما ينبغي أن يتعلّم الطلاَّب في الصفوف من رياض الأَطفال حتىٰ سنة 12، وما يستطيعون أن يفعلوا وكيف يمكن تقييم ما اكتسبوه من معرفة. وكان علىٰ مجلس معايير الأداء المدرسي أن ينهي عمله في موعد أقصاه شهر آب ويقدِّم تقريره حول نتائج بحثه واقتراحاته إلىٰ الحاكم، وإلىٰ مجلس التربية للمرحلة الابتدائية والثانوية في الولاية، ومجلس التعليم العالي في كنتكي، وأعضاء الجمعية العامة. ووظف المجلس عامِلِينَ من المحترفين وكوَّن خمس مجموعات عمل للقيام بالواجب: مجموعة المدرسة الابتدائية، والمدرسة المتوسطة والمدرسة الثانوية، والتربية

المهنية، وتقييم ما تَعلَّم الطالب. أما أنا فعملت كمدير تنفيذي.

واختار المجلسُ أعضاءَ مجموعة القيام بالواجب من مراتب المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي، وتَمّ الاختيار علىٰ أساس القيادة الواضحة والخبرة. وتولىٰ المجلسُ في البداية إِدارةَ ست مجموعات للاطلاع مكونة من رؤساء أعمال تجارية، ومسؤولين في الحكومة المحلية، وإِداريين من المدارس، ومعلّمين، وأولياء أمور، وطلاب من ستة مواقع جغرافية عبر الولاية لتحديد المهارات التي يحتاجها خريجو المدارس الثانوية في سنة 2000 ليكونوا من الناجحين. وبعد أن درس المجلسُ عشرةَ مواضيع قدمتها مجموعات الاطلاع، أجرىٰ المجلس مقابلة هاتفية لمدة اثنتين وعشرين دقيقة مع عينة علمية من مواطني كنتكي عبر الولاية. (مجلس معايير الأداء المدرسي، 1989، صفحة 1) إِضافةً لذلك، وظَّف أعضاءُ مجموعة القيام بالواجب للتقييم مسؤولاً للامتحانات للولاية من شمال كارولينا ومستشاراً للنظام من نيويورك وخبيراً لتطوير الامتحانات من أيوا ليساعدهم في معرفة الطريقة المناسبة لقياس عمليَّة التعلُّم في كنتكي.

بعد أن بدأت مجموعات القيام بالواجب التابعة للمجلس عملها بثلاثة شهور، أصدرت محكمة كنتكي العليا قرارها وطلبت من جمعية كنتكي العامة إِعادة تكوين نظام للتربية العامة يتصف بالمساواة والفعالية. وقد أعطىٰ قرارُ المحكمة العليا معنىٰ ومرمىٰ جديدين لعمل المجلس. وفي الماضي، لم يكن واضحاً كيف للمجلس أن يجد حلاً للنزاع بين الحاكم وزعماء المجلس التشريعي فيما يتعلَّق بالإِصلاح

التربويّ. أما الآن، فقد أشار قرار وتوصية المحكمة إلىٰ ضرورة ينبغي أن يحقِّقها المجلس ومجموعاته الخاصة بالقيام بالواجب. وبدأت تعمل جميع مجموعات القيام بالواجب الخمس بجهد وعناية خلال فصل الربيع والصيف لعام 1989 وأنهت تقريرها في أيلول.

اشتمل تقرير مجلس معايير الأداء المدرسي علىٰ أربع توصيات رئيسية:

«علىٰ كنتكي أن تتبنىٰ مبدأً عاماً جديداً لعمليَّة التعلُّم في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية والحرفية مع التأكيد علىٰ استخدام المهارات والمعرفة الرئيسيَّة في أداء الطلَّاب». وأوصىٰ المجلس كذلك أن المبدأ العام لعمليَّة التعلُّم ينبغي أن يتصف بستة أهداف. وقد أصبحت الأهداف التي أوصىٰ بها المجلس في التقرير الأهدافَ الستةَ لعمليَّة التعلُّم وأُطْلِقَ عليها اسم قانون الإِصلاح التربويّ في كنتكي (KERA).

«علىٰ كنتكي أن تبذل جهداً كبيراً لتقييم أداء الطلَّاب غير ذلك الأداء الذي يقاس باختبارات تقوم علىٰ استخدام القلم والورق». وقد أوصىٰ المجلس بصورة دقيقة تشكيل خطة تقييم مدرسية في أنحاء الولاية للتأكيد علىٰ مسؤولية المدرسة المحلية تجاه المبدأ العام لعمليَّة التَّعلُّم وتكوين نظام دعم في أنحاء الولاية لمساندة التقييم المتطور في المدارس المحلية.

«علىٰ كنتكي أن تشجِّع وتساند جهود الابتكار وتتبنَّىٰ أدواراً

حرفية وبُنىٰ تنظيمية واستراتيجيات للمؤسَّسات الاجتماعية تُعَزِّزُ وَتُرَقِّي إنجازات الطلَّاب المتعلِّقة بالمبدأ العام لعمليَّة التعلُّم». وكان هنالك توصيات دقيقة اشتملت علىٰ مهام جديدة للمديرين والمعلّمين من خلال العمل ضمن فريق واتخاذ القرارات المناسبة، وإدارة مدرسية تشجع القرار الحرفي والمسؤولية، ومشاركة أكبر لأولياء الأمور، واستخدام أكبر لكل أشكال التكنولوجيا، واستخدام أكبر لفرق تنظيمية متبادلة لتخطيط وتنفيذ عمليَّة التعلُّم. وأعطى المجلس توصيات محدَّدة لبرامج مدعومة لتقييم محلي للطلَّاب وتعطي معلومات مستمرة عن كل طالب متعلقة بالمبدأ العام لعمليَّة التعلُّم والبنية المدرسية والاستراتيجيات التي تضمن خبرات ناجحة لكل طالب.

«علىٰ كنتكي أن تدخل جهوداً مركزة لتطوير واسع المجال ودعم المبدأ العام الجديد لعمليَّة التعلُّم» لقد أوصىٰ المجلس علىٰ نحو دقيق بتطوير أدوات التقييم التي تقيس أداء الطلَّاب المتعلق بالأهداف الستة للمبدأ العام لعمليَّة التعلُّم كما أوصىٰ ببرنامج يقدِّم الحوافز والعون لإصلاح المناهج في المدارس المحلية. إضافة لذلك، اقترح المجلس مشروعاً لمدة ست سنوات لتطوير أدوات التقييم التي تنصب علىٰ أداء الطلَّاب.

قدّم المجلس معايير الأداء المدرسي تقريره وتوصياته إلىٰ لجنة مناهج المجموعة التشريعيَّة للقيام بالواجب للإصلاح التربويّ يوم 23/ 9/ 1989. علىٰ كل حال، وقبل هذا التاريخ بشهر وأكثر، جاء ديڤد هورنبيك، المستشار الرئيسي في لجنة المناهج لمجموعة القيام

بالواجب، وطلب مشروع تقرير المجلس لمراجعة توصياته لإِصلاح المناهج. ولو درس امرؤٌ التوصيات المحددة لمجلس معايير الأداء المدرسي وقارنها بصياغة مشروع قانون المجلس النيابي 940، لتبين له بوضوح أن عمل المجلس أسهم إِسهاماً بارزاً في تشكيل التوصيات النهائية للجنة مناهج المجموعة التشريعيَّة للقيام بالواجب ومشروع قانون المجلس النيابي 940. فأهداف المدرسة الستة، وصياغة نظام تقييم لجميع أنحاء الولاية، وبرنامج تطوير مدته ست سنوات... أمور جاءت مباشرة من التوصيات المذكورة في تقرير المجلس. وهكذا نجد أن ما بَدأ في شباط كاستراتيجية جديدة أتىٰ بها وَليس ويلكينسون لتحسين خطةٍ مُحفِّزةٍ للمدارس، أصبح مصدراً كبيراً وإِسهاماً في عمل المجموعة التشريعيَّة للقيام بالواجب ـ أي كان هنالك جهد مشترك بين مكتب الحاكم وزعماء الجمعية العامة لإِعادة تكوين مدارس كنتكي العامة.

الحاكم وزعماء المجلس التشريعي يتوصلون لحل وسط لإِقرار قانون الإِصلاح التربويّ في كنتكي

لجان الإِدارة والمالية والمناهج ومستشارو اللجان.. جميع هؤلاء عملوا في خريف 1989 حتىٰ جلسة جمعية كنتكي العامة عام 1990. وكانت لجنة الإِدارة قد أوصت ببنية جديدة لمجلس الولاية للتربية، ومندوب مُعَيَّن للتربية، ومجالس مدرسية لاتخاذ قرارات محلية، ومجلس معايير حرفية تربويّة. واختبرت اللجنة المالية نماذج

جديدة للتمويل المدرسي التي يمكن أن تُضَيِّق عدم التكافؤ في الموارد بين المناطق الفقيرة والغنية في الولاية. وكان هنالك برنامج جيد وهو «ادعموا التفوّق التربويّ في كنتكي» وقد جاء ليحل محل برنامج التمويل الضئيل القديم وبرنامج المساواة في الحقوق في كنتكي. وعقدت لجنة المناهج جلسات لمدة ثلاثة أيام علىٰ مستوىٰ الولاية للاستماع إلىٰ تقرير مجلس معايير الأداء المدرسي. وكان الغرض الرئيسي من هذه الجلسات جمع المعلومات وردود الأفعال من الأمناء الذين أُودِعَ لديهم موضوع النزاع حول المبدأ العام المقترح لعمليَّة التعلُّم، وخطة تقييم لجميع أنحاء الولاية، ومسؤولية المدرسة تجاه عمليَّة التعلُّم.

وافقت لجان مجموعات القيام بالواجب علىٰ عناصر محدّدة للإطار الجديد للمدارس في كنتكي، وصاغ العاملون في لجنة دراسة التشريع البُنىٰ والاستراتيجيات في لغة قانونية أصبحت في النهاية مشروع قانون المجلس النيابي 940. ومع أن الجلسة التشريعيَّة بدأت رسمياً في أوائل كانون الثاني، فإن التقرير النهائي لمجموعة القيام بالواجب لم يصدر حتىٰ منتصف شباط، وتقريباً خلال الجلسة التشريعيَّة عام 1990. في 12 آذار، مشروع القانون 940 الذي قُدِّمَ للمجلس النيابي المؤلَّف من 907 صفحات من النصوص، أُرسل للجهة المعنية كرد رسمي علىٰ أمر المحكمة العليا لإعادة تكوين المدارس العامة في كنتكي. ومع أن العناصر الأساسية المتعلقة بالإدارة والتمويل والمناهج جاءت من لجان مختلفة، إلاَّ أن أعضاء

هذه اللجان أوجدوا شعوراً مشتركاً من الثقة والموافقة على جميع الأعمال. وشعر مكتب الحاكم وزعامة مجلس النوَّاب والشيوخ أَنَّهم أنجزوا عملاً بارعاً فيما يتعلَّق بقانون الإِصلاح التربويّ الذي قدَّموا له كل عون لإِقراره.

وكان قانون المجلس النيابي 940 يمثِّل نصف المعركة. فقد كان على الجمعية العامة الآن أن تجد طريقة للإِتفاق على البُنى والعمليات والبرامج الجديدة التي وردت في قانون الإِصلاح الجديد. وقدّر خبراءُ الميزانية في مديرية تربية كنتكي ولجنةُ دراسة التشريع ومكتبُ الحاكم الأموالَ التي سوف يحتاجها قانون الإِصلاح بـ1,2 بليون دولار خلال سنتين زيادة على مستويات التمويل الحالي لمدارس كنتكي. (ويلكينسون 1995، صفحة 190) وخلال الثمانينيات من القرن العشرين، كان هنالك من أخبر مواطني كنتكي أن الخزينة كانت فارغة وأن ويلكينسون كان مصمِّماً على عدم رفع الضرائب. فإِذا كان ينبغي تنفيذ قانون الإِصلاح، فينبغي إِيجاد موارد جديدة من المال. اقترح المشرِّعون في البداية زيادة في ضريبة المبيعات في الولاية، واستخدام ضريبة يدفعها الجميع. واعتقد ويلكينسون (1995، صفحة 246 ـ 247) اعتقاداً راسخاً أن ضريبة المبيعات ضريبة تنازلية وتسيء إِلى العائلات ذات الدخل المنخفض. واقترح، بدلاً من ذلك، خطة لإِصلاح ضريبة الممتلكات في الولاية، وضبط ضريبة الدخل الشخصي، وتوسيع الضريبة على المبيعات لتشمل الخدمات، وزيادة الضرائب على السجائر. اقتحمت خطة ويلكينسون للضرائب بعمق

جيوب مجموعات المصالح الخاصة. أما القائمون على صناعة الخدمات والسجائر فهم من أقوى أصحاب النفوذ في فرانكفورت. وعند نقطة خلال نقاش عام حول الطريقة التي يمكن بواسطتها رصد الأموال اللازمة للتربية، قال ويلكينسون (1995) في مؤتمر صحفي:

«ليست هذه المناقشة حول الأوقات السعيدة التي يمضيها المرء. إنها ليست حول الحفلات. وليست حول حفلات الاستقبال. إنها ليست حول الأصدقاء القدامى في مطعم فلين (مطعم في فرانكفورت يرتاده السياسيون وأولئك الذين يحاولون التأثير على أعضاء المجلس التشريعي) وليست حول تبادل الأحاديث بين الأصدقاء. إن هذا الكفاح من أجل الآباء والأمهات الذين يأخذون أبناءهم صباح السبت للصيد التماساً للرزق وأولئك الذين يحاولون التأثير على أعضاء المجلس التشريعي ويأخذونهم للعب الغولف بعد ظهر يوم الأربعاء. إنه كفاح حول ما إذا كنت تريد أن تساند جانب المصالح الخاصة أَو جانب العاملين من الرجال والنساء في هذه الدولة».

اتهمتْ الصحافةُ الحاكمَ بأنه تعمَّد أن يكوِّن شجاراً بينه وبين المجلس التشريعي. ولكن كانت تلك التعليقات تمثِّل حقاً شعوره حول زيادة ضريبة ستجلب المزيد من المال من عامة الشعب في كنتكي.

لقد ضغط الحاكم على زعماء الحزب الديمقراطي لمساندة خطته ولكن كان من الواضح أن الفروع التنفيذية والتشريعيَّة للحكومة قد وصلت إلى مأزق خطير هَدَّدَ كل الآمال لتمويل ما وعد به مشروع

قانون المجلس 940. وفي قاعات الاجتماعات للمجلس بدأ المشرعون يتحدَّثون عن المضي وحدهم فيما يتعلّق بزيادة الضريبة. ولكن خبراء السياسة في كنتكي كانوا يعرفون أن التصويت من أجل التغييرات الحاسمة المذكورة في قانون الإصلاح سيكون صعب المنال، إضافة للتأييد الذي يمكن للحاكم أن يحشده. وعقد زعماء المجلس مؤتمراً حزبياً واتفقوا أن يبذلوا محاولة أخيرة لإقناع الحاكم ليغيِّر موقفه تجاه زيادة سينت واحد على ضريبة المبيعات. وكان المرشح الذي انتخبوه لهذه المهمة غريغ ستامبو Greg Stumbo، زعيم الردهة، أي البرلماني الذي يدير نشاطات حزبه تحت قبة البرلمان وصديق ويلكينسون. وإن أحداً لم يعرف ما دار في الاجتماع مع الحاكم إلاَّ ستامبو وويلكينسون، ولكنهما توصلا إلى حل وسط في النهاية. وافق ويلكينسون أن لا يعترض على الزيادة على ضريبة المبيعات مقابل رصد أموال إضافية لإصلاح الطرقات والتطوير الاجتماعي. وما كان لأحد أن يصل لهذه التسوية، كما قال الرجلان، لو لم يعتقدا أن مستقبل أطفال كنتكي كان في خطر. وحتى هذا اليوم، كما يقول مصدر مقرب من الحاكم السابق، إن تنازله لرفع ضريبة المبيعات كان ولا يزال يخالف أقوى معتقداته.

المعارك القانونية والتشريعيَّة

في اليوم التالي تماماً، استُدْعِيَ زعماء المجلس النيابي والشيوخ إلى مكتب الحاكم لتثبيت التسوية ومع أنه لم يكن هنالك ضمانات

مطلقة، اتّفق الجميع أن يعملا بجهد لإقرار قانون المجلس النيابي 940 ومجموعة ضرائب مرافقة. وبالرغم من هذه التسوية والدعم المشترك لقانون الإصلاح، كان يعرف الجميع أن التصويت في المجلس النيابي كان صعب المنال. أما المشرِّعون الممثلون لأغنىٰ منطقتين مدرستين، وهما لويسڤيل ولكسينغتون، فلم يكونوا متأكدين كيف يمكن أن يستفيدوا من إعطاء المزيد من المال إلىٰ مناطق شرق كنتكي. وفي الوقت نفسه، المُشرِّعون من منطقة أبالاشيا، حيث تَسْتخدمُ التربية هناك عدداً من العاملين، أكثر من أي جهة أُخرىٰ، فلم يرقْ لهم القيود التي فُرِضتْ علىٰ محاباة الأقارب في التوظيف والتدابير الشديدة التي اتُّخذتْ تجاه المسؤولية. ومع أن مشروع القانون وفَّر مزيداً من المال لرواتب المعلّمين، إلاَّ أَنه قَيَّدَ بشدَّة أي اشتراك للمعلّمين في انتخابات المجالس المدرسية المحلية.

في الوقت الذي حدَّدوه لمشروع قانون المجلس 940 موعداً للمناقشة، أُلحق به سبعة وخمسون تعديلاً (السجل التشريعي في كنتكي 1990). ولقد خطَّط زعماء المجلس ببراعة لهذا النقاش واستمعوا إليه أكثر من مرة ـ وكان أهم أداء قاموا به في كل حياتهم السياسيَّة. وكان علىٰ غريغ ستامبو Greg Stumbo، الممثل لمقاطعة فلويد، أن يقدم مشروع قرار المجلس 940. وكان علىٰ كيني ريبير Kenny Repair، زعيم الأغلبية، أن يقدم حُجَجاً تدعم المشروع ويدحض التعديلات غير الملائمة. وقال رئيس المجلس إن لديه ثمانية وخمسين من المئة صوت اللازمة لإيقاف المناقشة والدعوة

للتصويت عند الحاجة لذلك. بعد كلمة الافتتاح، قدَّم ستامبو تعديلات لمشروع قانون المجلس 940 واحداً فواحداً. وبدأ بتلك التعديلات التي اقترحها أعضاءٌ كانوا أحوج ما يكون أن يسمعهم الآخرون، وذلك لكسب تأييد يشمل جميع التعديلات. وأعد ريبير Repair حُجَجاً يشرح بها لماذا لا يكون كل تعديل حكيماً إذا أُضيف لمشروع القانون الأصلي. ولكي يحافظ المشرِّعون على نتيجة صفقتهم مع الحاكم والمحافظة على مجموعة بنود الإصلاح سليمة دون تعديل، كان عليهم إحباط جميع التعديلات التي تهدِّد وحدة أو إقرار التشريع الأصلي. وجرت المناقشات الحزبية تحت قبة البرلمان كما كان مخطَّطاً لها. وكان بلاندفورد رئيس المجلس يدير المناقشة بصورة بارعة.

بعد ذلك، وفي تطوّر مفاجئ، النائب الديمقراطي بيت ورثينغتون، Pete Worthington، أدخل تعديلاً لتخفيض ضريبة العقارات التي تجمعها المناطق المدرسية الفقيرة أكثر من غيرها. وأدرك زعماء المجلس أن هذا التطوّر كان يَعني خسارة كل مساندة لقانون الإصلاح من منطقة ليكسينغتون ولويسڤيل والحكم على مقرَّرات المجموعة التشريعيَّة برمتها بالإخفاق. واتّصل بلاندفورد هاتفياً بستامبو الموجود في قاعة اجتماع المجلس. وطلب ستامبو استراحة لمدة عشرين دقيقة. وخلال العشرين دقيقة، قام زعماء المجلس بجهد بُطولي لإقناع زملائهم لإحباط التعديل الذي أقرّوه منذ لحظات. وصدر نداء لكل شخص يمكن أن يساعد في «تفريغ الماء»

من سفينة علىٰ وشك الغرق. وأخبر زعماءُ المجلس ورثينغتون أَنَّهم سوف يسحبون تعديله ولا ينبغي له أن يعترض. بعد الاستراحة، سُحِبَ وأُحْبِطَ ذلك التعديل المؤذي. إذاً، «لقد وضع المشرِّعون القطار علىٰ مساره الصحيح» كما قال لووي ماك Louie Mack، النائب الديمقراطي من منطقة ليكسينغتون (هاوينغتون وجيننغز وويلسون 1990).

وبعد أكثر من ثلاث ساعات من المناقشات وأحياناً مناقشات غير ودِّيَّة، بحث المجلس أربعة وثلاثين تعديلاً وصادق علىٰ أربعة عشر. عند تلك النقطة، أعلن بلاندفورد أن المناقشة قد استمرت مدة طويلة تماماً. وبما أن التعديلات الباقية كانت غير ملائمة لمشروع القانون، دَعَىٰ النوابَ للتصويت علىٰ مشروع قرار المجلس 940. وصادق المجلس علىٰ القرار، بنسبة ثمانية وخمسين إِلىٰ أربعين (هاوينغتون وجيننغز وويلسون، 1990) ولكنه خَلَّفَ عدداً من الجمهوريين في حالة من الغضب وذلك لأن الفرصة لم تُمنح لهم كي يَسمع الآخرون صوتهم. واتّهم مشرِّعون جمهوريون وكذلك مشرِّعون ديمقراطيون بلاندفورد بالاستغلال الاجتماعي لكسب نفوذ سياسي.

إِلاَّ أن عدداً وافراً من مؤيدي قانون الإِصلاح قالوا بأنها أحسن أوقاته. وبغضّ النظر كيف صدر القرار، لقد صادق المجلس علىٰ مجموعة تشريعيَّة شاملة ستغير إِلىٰ الأبد الطريقة التي كانت تُدارُ بها المدارس.

يوم 29 آذار، درس المجلس عدة تعديلات إِضافية وصَوَّتَ بنسبة

ثلاثين إلىٰ ثمانية لتأييد مشروع قانون المجلس 940، وعلىٰ زيادة ضريبية قدرها 1,3 بليون دولار للعامين التاليين. في اليوم التالي، وافق مجلس النوَّاب علىٰ جميع التعديلات التي قام بها مجلس الشيوخ. وفي قاعة اجتماعات مجلس النوَّاب، أنهىٰ ستامبو خطابه لزملائه بهذه الكلمات:

«عندما تنظرون إلىٰ المنطقة التي نَشَأْتُ فيها من هذه الولاية، وتشاهدون الحقيقة أن الأَطفال جميعاً غالباً ما ينطلقون متأخرين في الحياة وترون أن كل ما يقوم به ما هو إلاَّ المزيد من التأخّر والتخلّف... أعتقدُ أن لدينا فرصة اليوم أن نتأكّد أن لا يحدث هذا ثانية أبداً ـ أي نتحقَّق أن طفلاً في كنتكي لن يضطر أن ينظر إلىٰ الوراء ويقول إنه، أَو إنها، لم يتلق فرصته الكاملة من التربية، وإن له، أَو لها، الحق بهذه الفرصة حسب دستور هذه الولاية».

السيد رئيس المجلس، إنني أقدِّم لكم اقتراحاً يا سيدي أن يتفق نواب المجلس فيما يتعلّق بجميع تعديلات مجلس الشيوخ وأن تعامل جميع تعديلاته كتعديل واحد في وقت واحد. (ستراود، 1990).

فوقف النواب في الحال ترحيباً وتأييداً للكلمة.

حتىٰ هذا اليوم، يقول الذين قاموا بأنشط الأدوار لتطوير وتصديق قرار الإصلاح إنهم لا يصدقون أن أمراً شاملاً وجريئاً وقيِّماً علىٰ هذا النحو يمكن أن يشق طريقه خلال تحريف ونزعات المناورات السياسية في كنتكي. وما يدهش أكثر من ذلك أن ندرس تلك

الأفضلية المنخفضة في الماضي التي خصصتها كنتكي للتربية العامة. وبعد عشرة أعوام، رؤية الناس العاديين الذين يؤدون مستويات رائعة من الخدمات العامة قد تتلاشىٰ من وعينا الجماعي. ولكن ما نَرِثْه من إنجازاتهم يَثْبتُ ويَبْقىٰ. وكان للبعض رؤية، وأسهم آخرون بخبراتهم، وأظهر بعض الناس إصراراً ومثابرة ضد كل الخلافات. ولكن الجميع أظهروا شجاعة وقاموا بما هو صحيح من أجل أَطفال كنتكي ومستقبلهم.